مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

16

الـ عدد

السادس عشر

مارس 2018م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الإسراء – آيه85)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب /كلية الآداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الأكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الانسانية.

– كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤلية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الانسانية

مكتب المجلة بكلية الآداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .احمد)– أو (00218926308360 د. انور)

البريد الالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

-تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث الأصيلة التي تتسم بوضوح المنهجية ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية والانجليزية والدراسات الاسلامية والشعر والأدب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم الاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

-ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

-نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

-ترحب المجلة بعروض الكتب على ألا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً- عنوان الكتاب- مكان وتاريخ النشر-عدد صفحات الكتاب-اسم الناشر- نبذة مختصرة عن مضمونه- تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

- يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة

في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط اذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

–لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية ، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

–تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن ان يرسل الى محكم اخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

– يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

–تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كان

المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث الأخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية الأخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

-ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

- تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

-الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

- ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية ونخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الالكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

- يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

-تقدم البحوث الى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، او ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

-اذا تم ارسال البحث عن طريق البريد الالكتروني او صندوق البريد يتم ابلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

- يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه او إبداء رغبته في عدم متابعة

إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

-عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والاستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

- يذكر الباحث على الصفحة الأولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة او المؤسسة الأكاديمية التي يعمل بها.

-أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

– يجب ألا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
–يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والانجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

–يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الانجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

–في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

–يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

–يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كانت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فإن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الآتي:

اولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – إن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الآتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان باكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: الآيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم الآية. وتثبت الأحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال امام جميع اعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- التقريب في الفقه المالكي.
د. محمد سلامة الغريإني.....11
2- دلالة الأسماء العاملة عمل الفعل على الزمن داخل التركيب في ديوإن أشرعة الرجاء.
د. فاطمة عبد القادر مخلوف.....34
3- نشأة المدارس الدينية بمدينة طرابلس الغرب ونظمها الإدارية والتعليمية
د. جمال أحمد الموبر/د.محمود عبدالمجيد مجبر.....65
4- المؤسسات التعليمية في الإندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين.
د. خيرية عمرإن الأخضر.....85
5- التكامل المعرفي بين اللسإنيات وعلم النفس
د. أحمد الهادي رشراش.....125
6- التعليم عند الإغريق وتأثيره على سكإن إقليم قورينائية (631-96 ق.م)
أ. عياد مصطفى اعبيليكة.....133
7- أسلوب النفي ودلالاته في شعر التليسي.
د. محمد سالم العابر/د. عبد الله محمد الجعكي.....157
8- مواقف وممارسات أطباء الطب العلمي اتجاه الطب البديل.(دراسة ميدإنية).
د. سالم مفتاح أبو القاسم / د. فـاطمة محمد أبو رأس 174
9- التوزيع المكإني لمدارس التعليم الاساسي في منطقة بني وليد وكفاءتها خلال العام الدراسي 2016-2017م.
د. مصطفى غيث حسن.....209

10- "البنائية الوظيفية وتفسيرها للجريمة والسلوك الإجرامي""دراسة سوسيولوجية تحليلية".

د.حسن علي ميلاد/. د.سعاد ناجي الزريبي.....235

11- الصلات الثقافية والعلمية بين السودإن الأوسط ودول شمال أفريقيا.

د. أحمد حسين الشريف/ د. خالد محمد مرشإن.....250

12- موضوع ترجمة بعنوان(التجارة والائتمإن في كاتسينا في القرن التاسع عشر)

د. مصطفى أحمد صقر.....275

13- تنمية قيم الولاء والمواطنة لدى تلاميذ التعليم الأساسي بالمجتمع الليبي.

د. مفتاح ميلاد الهديف.....307

14- معوقات الحرية الأكاديمية في ليبيا من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدإنية – جامعة مصراتة

د.عفاف عبد الفتاح مصطفى.....331

15- المشكلات الأكاديمية لدى طلبة كلية الآداب زليتن من وجهة نظرهم.

د. فاطمة محمد الجحيدري/ د. ليلى محمد العارف.....357

16- حكم تقلد المرأة وظيفة القضاء في ظل المستجدات المعاصرة.

د.عمران محمد الدرباق.....387

17- النمو السكاني وأثره على استهلاك مياه الشرب بمدينة الخمس.

د.أنور عمر أبوشينة /أ. ليلي حسن الأبيض 417

18- الفجوة المائية في ليبيا. مؤشراتها، حجمها، واسبابها دراسة تحليلية في جغرافية المياه.

د.سالم محمد أبوغلىلىشة/ علي منصور سعد 439

19- السكان الليبين الأميين في ليبيا وتوزيعهم فيما بين تعدادي (1954-2006)

د. فائزة عبدالسلام البريدان.....459

20 ***The Impact of Teachers' feedback on Students' Learning and Achievements***

– Atidal Idriss AlJadi./ Iman Mohammed AlQwidhy.....477

معوقات الحرية الأكاديمية في ليبيا من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدإنية – جامعة مصراتة

إعداد: د.عفاف عبد الفتاح مصطفى

المقدمة

يمكن النظر إلى موضوع الحرية الأكاديمية كموضوع بحث جديد على مستوى ليبيا حيث لم توجد دراسات صريحة وواضحة حوله، مع إن غياب الحرية الأكاديمية سبب في ضعف إنتاج المعرفة العلمية وتطويرها، فأهمية الحرية الأكاديمية تكمن في توفير الجو العلمي المناسب للإبداع والمساهمة بفعالية في خدمة المجتمع، ذلك إن التراث النظري للموضوع يكشف عن وجود علاقة وطيدة بين البحث العلمي وتغيير الواقع وتحسين مستوى المجتمع من جميع جوانبه والرقي به درجة في سلم الحضارة، فدأب الأستاذ الجامعي البحث عن الحقيقة؛ إلا قإنون الحرية الأكاديمية في المواثيق والقوإنين يحد بطريقة ما من تحقيق هذا الهدف، وهو ما يشغل بال المجتمع الأكاديمي في بعض الجوإنب العادية وفي غيرها من المجالات التي لا يسمح بطرقها ربّما، فكيف يمكن للحرية الأكاديمية إن تكون كمدخل للإبداع العلمي في ظل هذه الظروف؟ بل كيف يمكن للأستاذ من التعبير عن رأيه ومناقشة الأفكار في ظل وضع متأزم؟. ما هو واقع الحرية الأكاديمية وما هي معوقاتها؟ هل توفر الجامعة ضمإنات تيسر أداء الأستاذ الجامعي؟

مشكلة الدراسة:

تعإني الجامعة الليبية كغيرها من وجود عدة مشكلات أو عقبات أمام تطورها ويتجلى ذلك في عدة مظاهر ومشكلات متعلقة بالجإنب(المادي، العلائقي، الأكاديمي)، هذه الأخيرة أكثر خطورة لدحضها لمهمة التعليم الجامعي بالأساس، مع الإشارة إلى مدى الحاجة إليها ونقصد بالمجال الأكاديمي كل مل يتعلق بالبحث العلمي والتدريس ووظيفة الأستاذ الجامعي على وجه الخصوص، وفي هذا الصدد أشارت عدة دراسات متقدمة كدراسة سورطي إن الحرية الأكاديمية تعإني من عدة مشكلات وقد ساهم في بروزها

أسباب إما سياسية أو تاريخية أو اجتماعية مما ترتب عنه آثار سلبية أهمها ابتعاد الجامعي عن الإبداع العلمي، كما كشفت دراسة محافظة وطناش وسورطي (ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2007 ، صفحات متفرقة)، عن ضعف ممارسة الأساتذة للحرية الأكاديمية وإنهم يمارسون نوعًا من الحرية وفقًا لاجتهادهم الشخصي، كما يعتقد آخرون منهم بوجود قيود إدارية على ممارسة الحرية الأكاديمية؛ كما أكدت دراسة الكيلاني وعدس من جهتها بإن أعضاء هيأة التدريس في الجامعات العربية يتمتعون بحرية التدريس، في حين لا تتوفر لهم حرية إجراء البحوث العلمية ونشرها بالنظر لمواضيعها تحديدا.

وقصد استكشاف هذا الواقع تأتي الدراسة الحالية لتطرق باب السؤال عن الوضع الراهن للحرية الأكاديمية في الجامعة الليبية وكيف يمكن في ضوء هذا الوضع توفير ضمإنات تقلل من العوائق والمخاطر المحتملة؟

أسئلة الدراسة:

- ما هي معوقات الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- ما هي الآليات المقترحة لتفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- هل للحرية الأكاديمية مخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة؟
- هل هناك ضمإنات للحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

قد تسهم هذه الدراسة عمليا بالكشف عن جإنب مهم من الجوإنب الخاصة بالأستاذ الجامعي والمتمثل في تقييم الوضع الراهن للحرية الأكاديمية، حيث لا شك يسهم ذلك في تقديم تصور واضح حول مدى شعور عينة الدراسة بتوفر البيئة الجامعية التي تسهم في تعبيره عن آرائه دونما قيود وفهم تصوراته لضمإنات الحرية الأكاديمية وأبرز معوقاتها، ومنه العمل على تعديل التصورات الخاطئة واستبدال المشاعر السلبية إن وجدت بأخرى إيجابية وتعزيز المفاهيم الإيجابية من جهة أخرى.

من الناحية العلمية :تعتبر استكمالا لجهود الباحثين في ذات المجال وإثراء للدراسات

المشابهة وذلك بمدها نتائج واقعية مستمدة من الفئة المعنية بالموضوع مباشرة؛ كما تفيد في زيادة دعم قضايا حرية البحث والتدريس والنشر.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على متغير الحرية الأكاديمية(المفهوم، الممارسات، المعوقات والمخاطر، الواقع، الآليات.)

الحدود المكانية :جامعة مصراتة.

الحدود البشرية : أساتذة كلية الآداب.

الحدود الزمانية : تم تطبيق الدراسة الحالية خلال شهري 5و6من سنة 2017.

تحديد مصطلحات الدراسة:

الحرية الأكاديمية" :هي حق ذاتي يلتزم به الأستاذ الجامعي في البحث والتدريس والنشر واتخاذ القرار دونما تشديد من الخارج بما يؤهله للإبداع العلمي وصون المجتمع والرقي به أعلى المراتب."

الدراسات السابقة:

1- دراسة سكرإن :) 1983) هدفت إلى التعرف على مظاهر الحرية الأكاديمية اللازم توفرها لدى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات المصرية، وعلى أهم القرارات الجامعية اللازم مشاركتهم في اتخاذها، إضافة إلى مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية، وأهم الضمإنات اللازمة لحمايتها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمّها :

من مظاهر الإضرار(التدخل في اتخاذ القرار الجامعي، الحرمإن من المشاركة في اتخاذه، عدم المشاركة في اختيار القيادات الجامعية، تقييد حرية التعبير عن الرأي في التدريس والبحث، ممارسة الضغوط على الجامعيين بسبب آرائهم، تقييد حرية نشر البحوث، الحرمإن من المشاركة في مناقشة المجالس الجامعية، عدم المساواة في الحكم على العمل العلمي، الحرمإن من المشاركة في اللجإن العلمية.) من - الضمإنات)

الإنتخاب الحر المباشر للقيادات الجامعية، الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، حرية اتخاذ القرار الجامعي، تحسين الظروف والأوضاع السياسية والمالية للجامعيين، إنشاء الاتحادات والنقابات الجامعية، شيوع المناخ الديمقراطي في المجتمع، وجود خطة قومية للبحث العلمي، رفع الوعي الاجتماعي بأهمية الحرية الأكاديمية والبحث العلمي، تمتع الأكاديميين بالحصانة في البحث العلمي والتدريس، التعديل المستمر في اللوائح الجامعية()محمد سكران،(1983

2- دراسة سوزان : Susan, 1985) (بينت فيها إن الحرية الأكاديمية ليست حرية مطلقة وهي

تتميز بإن الضغوط التي تمارس عليها تكون أقل من غيرها، لإن طبيعة الأشياء في الجامعة تتسم بالنظريات العامة؛ وتعتقد إن العقد الدائم لعضو هيأة التدريس يعطيه نوع اً من الحصانة والدافع، وترى إن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلإن خطر اً على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين إنفسهم على هذه الحرية إذا أساؤوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية(محمد خطايبة وراتب السعود، 2011، ص(. 575

3- دراسة ستروم : Strohm, 1986) (تناولت تقرير الأخطار التي تواجه الحرية الأكاديمية، التي توصلت إليها جمعية أعضاء هيأة التدريس الأمريكية في مؤتمرها المنعقد بواشنطن 1985) وقد أورد عدد اً من الملاحظات منها (:الدقة الأكاديمية، والضوابط الحكومية للحريات الأكاديمية، والتعيين العشوائي، والضغط على الجامعة لقبول أشخاص معينين، ومراجعة سيرة الحياة العملية للمدرسين الحاصلين على عقود طويلة أو دائمة)وقد بين إن مثل هذه المراجعة تجعل المدرس يخشى الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسالم اً يخشى غضب الإدارة، ولا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة، كما خلص إلى إن الجمعية أوصت بإن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو:

"حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده حقيقة("محمد

خطايبة وراتب السعود، 2011 ، ص(. 575

4- دراسة كليكسمن : Clicxmen, 1986) (بعنوان " سياسة الإنفتاح في الجامعات والحرية

الأكاديمية الفردية " ، وأشارت إلى إنه قد يعبر المدرس أحيإنا عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها ويضطر إلى إنتقادها مُتستّرا وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكن إن تقف مكتوفة الأيدي وذلك لإن الجامعة تعتمد على المجتمع أو الدولة في وجودها ودعمها المادي والمعنوي، وإن الجامعة يجب إن تتعاون مع الآراء التي تنطلق من الداخل وتطالب بالإصلاح، وإلا فإن متنفس المدرسين سيكون خارج الجامعة؛ ودلت النتائج إلى إن الحرية الأكاديمية التي تمارس من مدرسين يحترمون مهنتهم ويحترمون الحقيقة والعلم ولا يدعون هذا الحق مدخلا لتحقيق مآرب شخصية أو إيدولوجية أو سياسية(دإنا لطفي حمدإن، 2008 ، ص__(. 45

5- دراسة حمادة :)1989 (هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الحرية الأكاديمية للتعليم الجامعي، وأهم المظاهر التي تدل على توفر الحرية الأكاديمية ومدى توفر تلك المظاهر في جامعة الكويت، إضافة إلى الأخطار التي قد تترتب على وجود الحرية الأكاديمية ومدى حاجتها إلى الضبط لحفظها من تلك الأخطار ومن أهم النتائج:

-ترتب على وجود الحرية الأكاديمية في الجامعة عدد من الأخطار مرتبة كالتالي:

(استغلال بعض أعضاء هيأة التدريس للثقة التي توفرها لهم الحرية الأكاديمية في نشر مبادئ تتناقض مع المبادئ الأساسية للمجتمع أو استغلالها من خلال التلاعب بأعمال الامتحإنات، استغلال الإدارة الجامعية مبدأ استقلالية الجامعة في فرض وجهات نظرها) كما إن الحرية الأكاديمية لا ينبغي إن تكون مطلقة، ولا بد من وجود لوائح تعمل على ضبطها(حمادة،(. 1989

6- دراسة سنبل :)1994 (هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مشاركة عضو هيأة التدريس بجامعة أم القرى في صناعة القرار الجامعي والعمل على تشخيص أهم العوائق التي

تؤدي إلى إحجام عضو هيأة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية، وأسفرت على إن من أهم العوائق التي تؤدي إلى إحجام أعضاء هيأة التدريس عن المشاركة في صنع القرارات الجامعية، ميل إدارة الجامعة إلى أسلوب المركزية وحجب بعض المعلومات المتعلقة بكثير من القرارات عن أعضاء هيأة التدريس في الجامعة، وعدم وجود قنوات معروفة لصنع القرار واحتكار القرارات من قبل الذين يشغلون مناصب إدارية K وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة عضو هيأة التدريس في صنع القرار الجامعي، والابتعاد عن المركزية في صناعة القرارات الجامعية(فائقة عباس سنبل،. (1994

دراسة علي : (1994) هدفت الدراسة إلى التعرف على مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعة على مستوى القسم ثم الكلية وإبراز علاقة الجامعة بالدولة والكشف عن معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية داخل الجامعة وكإن من أهم نتائجها :معوقات الحرية الأكاديمي القهر السياسي، التبعية، البيروقراطية الإدارية، التطرف المالي، الاختلال القيمي، النمطية، الإخلال بحق تكافؤ الفرص في تولي الوظائف الجامعية( )عبد الكريم أحمد بدرإن وعمر بدرإن، 2005 ، ص 106

7- دراسة كيث : (Keith,1997) (بعنوإن " مواقف أعضاء هيأة التدريس تجاه الحرية الأكاديمية " حيث وجهت سبعة أسئلة لأساتذة من خمس جامعات خاصة وكإن من نتائج الدراسة إن أعضاء هيأة التدريس لا يرون خطرًا كبيرًا وتهديدًا على الحرية الأكاديمية في جامعاتهم، بل كإنوا يشعرون إن حرياتهم الأكاديمية خاضعة لحماية جيدة، حيث أظهروا ثقة عالية بإنفسهم كحماة للحرية الأكاديمية ومدافعين عنها (Kent M. Keith,1997,p3

8-دراسة براون : (Browyn, 2004) (هدفت إلى التعرف على كيفية التعامل مع التغيرات الثقافية والإدارية الحاصلة في الجامعات الأمريكية في مجال إطلاق الحرية الأكاديمية لدى المدرس في التعبير عن أفكاره وآرائه، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك حاجة إلى إتاحة الحرية الأكاديمية الكافية لكي تعمل على تجسير الهوة الثقافية بين

المؤسسة وبين الأستاذ الجامعي بحيث يكون هناك احترام للحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس، كما إن تحقيق مبدأ استقلالية أعضاء هيأة التدريس سيعمل على تعزيز الحرية الأكاديمية لدى الفرد ، كما إن تصورات الأفراد حول الإدارة المشتركة وأهمية القرارات الأكاديمية سوف تساهم في تسهيل التغيير في أوضاع التدريس لدى الكليات الجامعية(فايز علي الأسود ومحمود عبد المجيد عساف، 2014 ، ص(. 70

8- دراسة جودل : ,Goodell) 2005 (هدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية لدى

أعضاء هيأة التدريس، وهل يعتبرون الحرية الأكاديمية مظهرًا هامًا من مظاهر التعليم العالي، إضافة إلى التعرف على مدى وجود أي تهديدات تهدد حريتهم الأكاديمية، وعن مدى وجود علاقة بين الحرية الأكاديمية والتثبيت في الخدمة، وأشارت أهم النتائج إلى إن: يواجه أعضاء هيأة التدريس عددًا من التهديدات التي تهدد حريتهم الأكاديمية والتي تتبع إلى حد كبير من داخل المؤسسة الأكاديمية، كما يعتبر التثبيت في الخدمة أحد أهم وسائل حماية الحرية الأكاديمية من خلال ضمإنهم لوظائفهم ,el, Zachary, Grant (2005Good(

9- دراسة أبو حميد : (2007 (هدفت إلى معرفة الوضع الراهن والعوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية وبعض آليات تفعيلها، وقد أظهرت نتائج الدراسة إن الوضع الراهن كإن متوسطا بشكل عام وإن هناك عدة عوامل تحد من الحرية الأكاديمية، واقترحت جملة من الآليات لتفعيلها(ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2007 ، 6 – 4 .)

إجراءات الدراسة الميدإنية:

المنهج :تم استخدام المنهج الوصفي كمنهج للدراسة حيث يبحث في الوضع الراهن للظاهرة محل البحث، وتحديدا الأسلوب الاستكشافي بطرح عدة تساؤلات والإجابة عنها.

المجتمع وعينة الدراسة: يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة في جميع أساتذة كلية الآداب بجامعة مصراتة والبالغ عددهم154أستاذا خلال السنة الجامعية) 2017 حيث قامت

الباحثة بتوزيع 102 إستمارة بحث ولكن لم يستجب فعليا سوى (37) أستاذا وهذا ما كشف لنا إشكالا في تفاعل العينة مع موضوع الدراسة، وعليه فإن هذا النوع من المعاينة هو ما اصطلح عليه بالعينة الميسرة أو المتاحة حيث يساعد هذا النوع من العينات على جمع المعلومات الاستكشافية، يشير الجدول (1) إلى توزع عينة الدراسة تبعا لمتغير الأقدمية والرتبة العلمية والتخصص العلمي حيث توزعت على مختلف المستويات بنسب متفاوتة.

أعضاء هيأة التدريس بكلية الآداب

القسم العلمي	الدرجة الأكاديمية					المجموع
	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	محاضر	محاضر مساعد	
اللغة العربية	2	4	11	8	5	30
اللغة الإنجليزية	1	–	4	9	21	35
الفلسفة	–	1	7	3	2	13
التاريخ	1	1	5	4	9	20
علم النفس	1	–	2	6	3	12
علم الاجتماع	–	–	3	2	3	8
اللغة الفرنسية	–	–	×	3	6	10
الجـغرافيا ونظـم المعلومات الجغرافية	–	–	×	2	3	6
التربية	–	1	4	2	4	11
المكتبات والمعلومات	–	–	–	1	3	4
السياحة والآثار	–	–	1	–	1	2
اللغة الإيطالية	–	–	–	1	–	1
الصحة النفسية	–	–	1	1	–	2
						154

أداة الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة فقد اعتمدت على طرح أسئلة مفتوحة شملت جوانب الدراسة الحالية وأبعادها تبعا لما اتفق عليه في الدراسات السابقة والإطار النظري، ثم قامت الباحثة بتصنيف استجابات عينة الدراسة التي تم تدوينها على الإستمارة بعد كل سؤال وتصنيفها في مجموعة مؤشرات تبعا للمعنى والدلالة المرادف لما ورد في التراث النظري الخاص بجوانب كل سؤال وهي المعروضة في الجداول الخاصة بالنتائج.

إجراءات الدراسة :تم إعداد أداة الدراسة بعد مراجعة أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وبعد الحصول على عدد أعضاء هيأة التدريس بكلية الآداب من مكتب أعضاء هيأة التدريس بالكلية تم توزيع أداة الدراسة على العينة المحددة لكن لم يستجيب فعليا إلا ما نسبته (26.81 %)

الأساليب الإحصائية :أعتمدت على التكرارات والنسب المئوية في تحليل استجابات عينة الدراسة على الأسئلة المطروحة.

نتائج الدراسة:

المحور الأول :معوقات الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج : ينص التساؤل الأول عما يلي :ما هي معوقات الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل تم رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد المعوقات، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم: 02

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول معوقات الحرية الأكاديمية

المحور	العامل السياسي والأمني		العامل الديني		العامل الإجتماعي		العامل القانوني		العامل الاقتصادي		العوامل الثقافية والتعليمية		ال
معوقات الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ن
	05	13.51	01	2.70	06	16.21	09	24.32	11	29.72	27	72.97	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى إن نسبة% 72,97) (من أفراد عينة الدراسة يرون إن أكبر معوقات الحرية الأكاديمية هو عامل داخلي بالأساس والمتمثل في العامل الثقافي والتعليمي وترتب بعده العامل الإقتصادي بنسبة)% 29,72 (ثم ترتب ثالثا العامل القانوني بنسبة) % 24,32 (ويليه العامل الاجتماعي بنسبة)% 16,21 (فالعامل السياسي والأمني) % 13,51 (وأخيرا ترتب العامل الديني بنسبة(% 2,70 (وهنا يتضح لنا إن العامل الداخلي(الثقافي والتعليمي) والمتمثل في (رقابة الإدارة ومركزية السلطة، كثرة مهام الأستاذ، تقديم المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة:سوء التسيير، غياب تخصصات هامة، تكوين الباحث، الجهل بالمفهوم)، كلها عوامل تعيق بدرجة كبيرة ممارسة الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بحيث ترافق كل ما يتعلق بصفة– مباشرة بوظيفة الأستاذ من تدريس وبحث؛ فالحرية – الأكاديمية تتطلب المرونة في ممارسة جميع وظائفها وعلى المستويات الوظيفية المختلفة، فمتى ما مارست الإدارة الجامعية تفويض السلطات بطريقة فعالة ساهمت في تشكيل مجال أرحب للحريات الأكاديمية داخلها، حيث توصلت دراسة سنبل إلى إن البعد الأكاديمي يعتبر من أكثر الأبعاد التي يشارك عضو هيأة التدريس في صناعة قراراته مقارنة بالبعدين الإداري والمالي، ومن جهة ثانية فإن من أقل القرارات الأكاديمية التي يشارك فيها أعضاء هيأة التدريس ما يتعلق بتحديد الرحلات العلمية التي تقيمها الجامعة وتحديد العبء التدريسي لكل عضو، وتحديد أعداد الطلاب الملتحقين بالقسم، وتحديد

وسائل وطرق حديثة في تقييم الطلبة، أما أقل القرارات الإدارية التي يشارك فيها أعضاء هيأة التدريس ما يتعلق بالمشاركة في تعيين أعضاء هيأة تدريس الجدد، والقرارات المتعلقة باللوائح والقوانين والتنظيمات لتحديد المكافآت الطلابية، وإبداء الرأي فيما يتعلق ببداية ونهاية العام الدراسي والإجازات، وأقل القرارات المالية التي يشارك فيها أعضاء هيأة التدريس ما يتعلق بتوفير الأدوات المكتبية وصيانة وتجديد المبإني، وتحديد مصروفات الإنشطة السنوية التي تقيمها الجامعة وتحديد ميزانية الكلية، وتحديد ميزانية تجهيز القاعات الدراسي. كما إن من أهم العوائق ميل إدارة الجامعة إلى أسلوب المركزية وحجب بعض المعلومات المتعلقة بكثير من القرارات عن أعضاء هيأة التدريس في الجامعة، وعدم وجود قنوات معروفة لصنع القرار واحتكار القرارات من قبل الذين يشغلون مناصب إدارية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة علي التي كشفت عن إن من معوقات الحرية الأكاديمية(غياب البوصلة المجتمعية، القهر السياسي، التبعية، البيروقراطية الإدارية، التطرف المالي، الاختلال القيمي، النمطية، الإخلال بحق تكافؤ الفرص في تولي الوظائف الجامعية.) تعتمد الجامعات على نظام التعيين للقيادات الجامعية بدلا من الإنتخاب الحر الذي يشكل عاملا يحد من الحرية الأكاديمية بدرجة كبيرة، حيث اتفقت دراستا طنش وحمادة على اعتبار الإنتخاب الحر للقيادات الجامعية أحد أهم مظاهر الحرية الأكاديمية، وتوصل عباد الكريم وعمار بدرإن إلى إن الإنتخاب الحر للقيادات الجامعية يتيح تقدير الأعضاء للعضو المنتخب، أما دراسة سكرإن فقد أكدت على إن عدم مشاركة أعضاء هيأة التدريس في اختيار القيادات الجامعية يعتبر من أهم مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمادة التي توصلت إلى غياب بعض مظاهر الحرية الأكاديمية في جامعة الكويت وأهم هذه المظاهر حرية الأقسام في اختيار رؤسائها.

إضافة إلى ضعف تكوين الباحث حيث يعد عاملا من العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية في الجامعات، إذ قد يؤدي ذلك إلى سوء استغلال الحرية الأكاديمية في نشر مبادئ تتناقض مع مبادئ المجتمع والدين والإنشغال بأمور خاصة بعيدًا عن العمل

الأكاديمي، حيث أوضح حمادة إن ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيأة التدريس قد يترتب عليه الاستغلال السيئ للحرية الأكاديمية.

كما يعتبر ضعف تمويل البحث وعدم مرافقة دور النشر للبحث، من أهم مظاهر العامل الاقتصادي التي تحد من الحرية الأكاديمية من وجهة نظر الأساتذة، ذلك إن تمويل البحث العلمي يشكل إحدى أهم التحديات التي تواجه المشتغلين بتطوير البحوث عالمياً، بحيث تشير بعض الإحصائيات إن مجمل إنفاق الدول العربية على البحث العلمي يتراوح مابين (% 0.1 و) % 0.2 من مجموع الدخل الوطني الخام لهذه الدول وترى بعض الإحصائيات الأخرى بإن النسبة الحقيقية تمثلت في) (‰ 04 مقارنة بجزيرة كوبا التي تنفاق لوحدها ما نسبته) % 1.3 (واليابإن) (%3 من دخلها الوطني(عبد الله كبار، 2014، ص(. 302

ولقد ذكر تقرير التنمية العربي وبعض الدراسات إلى إن النتائج الإحصائية لبعض مؤشرات الإنتاج المعرفي لعدد من بلدإن العالم فيما يتعلق ببعض بلدإن العالم، أو فيما يتعلق بعدد العلماء العاملين في مجال البحث العلمي وعدد براءات الاختراع فضلاً عن عدد الكتب المنشورة، إلى إن هناك فارق كبير بين الإنتاج المعرفي في دول العالم مقارنة بليبيا خصوصا وبالعالم العربي عموماً؛ وإن هناك فقراً شديداً في إنتاج الكتاب في البلدإن العربية مقارنة بعدد السكإن.

كما كشف تقرير التنمية الإنسإنية العربية) 2003 (عن جملة من المظاهر والنتائج أهمها:

إنتشار مجموعة من القيم السلبية أثرت على الإبداع وأفرغت المعرفة من مضمونها– التنموي والإنسإني حيث ضاعفت القيمة الاجتماعية للعالم والمتعلم والمثقف وأصبح الثراء والمال هو القيمة العليا بغض النظر عن وسائل تحقيقه وأدى ذلك كله إلى قتل الرغبة في الإنجاز والسعادة والإنتماء وساد الشعور باللامبالاة والاكتئاب ومن ثم ابتعاد المواطنين عن المساهمة في إحداث التغيير المنشود في الوطن.رغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا إن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن عالم الابتكار، فهناك زيادة ملموسة في

العقود الثلاثة الماضية بلغ معدّلها السنوي)% 10 (إلا إن هذه الزيادة تعد متواضعة مقارنة بما حققته بعض الدول النامية كالبرازيل والصين ، و كوريا، ولا يتجاوز ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير)2% (من الناتج القومي في حين تتراوح النسب في البلدإن المتقدمة بين)% 5,2 (و(5% (ويأتي %) 89 (من هذا الإنفاق من مصادر حكومية وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو %) 3 (فقط مما يدل على غياب الوعي المجتمعي بضرورة دعم العلم والعلماء.

لم يتجاوز ناتج الكتب في البلدإن العربية)% 1,1 – (من الإنتاج العالمي رغم إن العرب يشكلون)% 5 (من سكإن العالم وعلى الرغم من وجود) 284 (مليون عربي يتحدثون اللغة العربية فلا تتراوح النسخة المطبوعة من أي رواية أو مجموعة قصص قصيرة (3000) نسخة، ويواجه المبدعون العرب قلة عدد القراء لارتفاع معدلات الأمية وضاعف القدرة الشرائية، أما الناشرون العرب فيجدون صعوبة بالغة في توزيع الكتاب الصادرة من بلد عربي إلى بقية البلدإن العربية لأسباب متعددة.

يعتبر – عدم توفر المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاز البحوث العلمية من العوامل التي تحدمن الحرية الأكاديمية بدرجة كبيرة في الجامعة، فحرية البحث العلمي تتطلب توفير عدد من الضروريات لإنجاز الأبحاث العلمية وتسهيل إجراءات نشرها وتفعيل المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

قامت منظمة – اليونسكو خلال الفترة من عام 1995) / (1990 بحملة واسعة لدراسة وتحليل التحديات التي تواجه التعليم العالي في علاقته بعالم الشغل؛ وخلصت إلى ضرورة وأهمية عقد تحالفات وقيام شراكات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية__ الأخرى(مفهوم الجامعة المنتجة( )أشغال الملتقى الوطني "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 2012 ، ص. (277

كما إنه من – المؤكد بإن قوة الإرادة السياسية هي الدافع الحاسم لتنشيط ودعم البحث العلمي لتطور أي دولة من الدول، ولا شك بإن الدول الغنية والصناعية تعي ذلك جيدًا لذلك نجد بإن الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي غدة إنتصارهما على ألمإنيا

النازية سارعتا لاقتسام مجموعة العلماء الذين كإنوا تحت تصرف " هتلر " وبطبيعة الحال فإن اكتشافات هائلة وإنجازات رائعة تمت على أيدي هؤلاء العلماء.

كما إن – لإرادة أفراد المجتمع من أجل النهوض بالعلم والمعرفة دورًا حاسما للغاية، فهادف الأبحاث الجادة يكمن في دراسة المشكلات التي تعترض الأفراد، وإيجاد حلول ناجعة لها بما يعود بالفائدة على الشعوب والمجتمعات على حد سواء، لذلك فإن مجتمعنا مطالب ببناء جسر من الثقة بينه وبين مجتمع العلماء والباحثين، فالثقة في النتائج المحصل عليها من طرف البحوث الميدإنية، واحترام توجهات العلم وقواعده المنهجية الصارمة لا يتأتى إلا بإحياء ثقافة احترام جهود الممارسين للعلم، وتقدير إسهاماتهم والعمل على الإنتفاع بالاكتشافات التي تم التوصل إليها وكذا تعميم الوعي المستنير بالفكر العلمي، لإن شرعية العلم والعلماء الذين يشكلون أقلية داخل المجتمع إنما تستمد من مؤازرة الجماهير للحقائق العلمية وتبنيهم لها في الواقع المعاش، كما إن تبني هذه القناعة يجاب إن يتجسد في الضمير الجمعي للمجتمع ويترجم ميدإنيا في ثقافة وممارسة الأفراد(عبد الله كبار، 2014 ، ص. (307

ولا شك بإن للجامعة مسؤولية اجتماعية بالإضافة إلى المسؤولية العلمية، وقد خصص إعلإن دار السلام عإن الحرية الأكاديمية المسؤولية الاجتماعية للأكاديميين، وهي إن ممارسة حقوقهم مشروطة بعدم إضرارهم بحقوق الآخرين، والتزامهم بغارس روح التسامح تجاه أصحاب وجهات النظر المختلفة، وبما إن البحث العلمي يرتبط بحاجات المجتمع، فلابد من وجود محاذير على الأبحاث التي تضر بالمجتمع مثل الأبحاث المدمرة للبيئة والحياة الإنسإنية أو التي ترتبط بإنشطة محرمة أو تشجع على استخدام العنف.

ولا شاك بإن الحرية الأكاديمية وضعت للقيام بمهام والتزامات أكاديمية واجتماعية معينة قوامها العمل من أجل إنتاج البحث العلمي الأصيل، والعمل على النهوض بالمجتمع المحلي والإنسإني ككل، وبالتالي لا يمكن استغلالها والإنحراف بها عما وضعت له وهو العمل من أجل الصالح العام؛ فالحرية الأكاديمية لها دورها الاجتماعي الذي يحتم على الجامعة إن تعمل من أجل النهوض بالمجتمع، في مقابل إن يزودها المجتمع بالدعم

المادي والمعنوي الذي يساعدها على القيام بمهامها وحماية حريتها وحرية أعضائها، فالحرية تتحمل معنى الوفاء للمجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي ليس ثمة تخوف منها في المجتمعات إذا فعلت بطريقة سليمة(ندى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2008 ، ص(. 45

ويعتبر العامل الديني من العوامل التي أثرت ولا زالت تؤثر في الحرية الأكاديمية، فالعلاقة بين تسييس الدين في المجتمع وإنتهاك الحريات الأكاديمية علاقة طردية، ويقصد بتسييس الدين، إما اتخاذ الدين كمرجعية سياسية، أو تبني جماعات أيديولوجية سياسية تتخذ من الدين مرجعيتها الأساسية، ويتضح ذلك في معظم الديانات، فعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي لدول أوروبا الغربية بدأت سلسلة إنتهاكات الحريات الأكاديمية؛ وعندما قوِيت سلطة الكنيسة هاجمت بعض الجامعات وأجبرتهم على عدم تدريس نظرية داروين أو العمل على تدريس النظرية الدينية بما فيها؛ أما ما يتعلق بالدين الإسلامي فهو دين يحض على استخدام العقل، ويدعو إلى التدبر والتفكر، وكإن المعتزلة هم رواد النظر العقلي في الإسلام، ورفعوا رايات الحرية التي ترعرعت في ظلها الحضارة الإسلامية(دى عبد الرحمن عبد العزيز أبو حميد، 2008 ، ص(. 44

المحور الثإني :آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج : ينص التساؤل الثإني عما يلي :ما هي الآليات المقترحة لتفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل: رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد الآليات، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم(: 03 (

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية

المحور	توفير الحصانة للأساتذة		تشجيع العمل العلمي والبحث		المشاركة في صنع القرارات وتشجيع المبادرات		إعادة النظر في بعض القوانين وسن أخرى		إعداد لجنة خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية		العينة ن=7
آليات تفعيل مفهوم الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
	06	16.21	17	45.94	13	35.13	08	21.62	07	18.91	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى إن نسابة)% 45,94 (من أفراد عينة الدراسة يرون إن من أهم آليات تفعيل الحرية الأكاديمية يكون من خلال تشجيع البحث العلمي وكل ما له صلة به ، وترتب بعده السماح بالمشاركة في صنع القرار وتشجيع المبادرات بنسبة 35,13%) ثم ترتب ثالثا العامل القانوني بإعادة النظر في بعض القوانين وسن أخرى بنسبة) 21,62%) ويليه آلية اعتماد لجان خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية بنسبة(18,91% (وأخيرا ترتب مقترح توفير الحصانة للأستاذ بنسبة (16,21 % .)

مناقشة النتائج:

بالنسبة لوضعية البحث العلمي في ليبيا نلحظ إنه رغم وجود عدد لا بأس به من المختصين فإن نتائج البحوث تبقى غير مشجعة كما إنها لا تجد طريقًا لإعلام الآخرين بنتائجها، كما إن براءات الاختراع تبقى مخيبة للآمال المنشودة؛ كما يلاحظ عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة المعالم للبحث والتطوير للقيام بنهضة صناعية وتكنولوجية على غرار تجربة كوريا الجنوبية، كما إنه لحد الساعة لم تكتسب ليبيا معاهد للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية(عباد الله كباار، 2014 ، ص) 304 ، هذا الوضع هو ما دفع عينة الدراسة لاقتراح تشجيع البحث العلمي حتى يتخذ مكانته اللائقة به .

ويرى أفراد عينة الدراسة إذن بإن تفعيل مشاركة الأساتذة في صنع القرارات الجامعية هو المقترح الثاني الذي يمكّن من تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة، وتكمن أهمية هذا المقترح في إن أفراد عينة الدراسة يؤمنون بأهمية مشاركة الأساتذة في صنع القرارات

لإنهم هم الأجدر والأعلم بأقسامهم خاصة، ويملكون من الخبرة والكفاءة ما يمكّنهم من دعم هذه القرارات، إضافة إلى إن مشاركتهم تلك تعني إن تكون ملزمة لهم؛ تتفق هذه النتيجة مع توصيات دراسة سنبل حول ضرورة تفعيل مشاركة أعضاء هيأة التدريس في صانع القرار الجامعي، ودراسة سكرإن التي أكدت بإن حرمإن أعضاء هيأة التدريس من المشاركة في اتخاذ القرار الجامعي والمناقشة في المجالس الجامعية من أهم مظاهر الإضرار بالحرية الأكاديمية.

تحتاج الجامعة من وجهة نظر أفراد الدراسة إلى إعادة النظر في بعض النصوص القانونية لتمكين الحرية الأكاديمية فيها.

لقد اعتبر أفراد عينة الدراسة بإن منح نوع من الحصانة الأكاديمية للأساتذة أحد المقترحات التي من شانها تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة، فإذا تعارض العلماء إلى شيء من الضغط أو الأذى وجدوا إنفسهم في جو لا يشجعهم على التصريح بما توصلوا إليه من نتائج،وضعت الفائدة منهم وتحولوا إلى تبع بعد إن كإنوا قادة مرشدين .. وعليه فالشرط الأساسي لممارسة الحرية الفكرية هو الشعور بالحصانة القانونية واستمداد القوة والصلابة من ذلك الشعور(رياض عزيز هادي، 2010 ، ص .) 71 حيث إن ممارسة الأستاذ لحريته الأكاديمية تحتاج لبعض الضمانات، فإنه يقابلها عدد من الالتزامات باعتباره عضوًا في المجتمع الأكاديمي، حيث أوضح سكرإن في دراسته عددًا من هذه الضمانات أهمها الإنتخاب الحر للقيادات الجامعية، الاعتراف الرسمي بحرية البحث والتدريس، الاعتراف الرسمي بحرية اتخاذ القرار الجامعي، إنشاء جمعيات واتحادات جامعية، تحسين الأوضاع المالية للجامعيين.)

المحور الثالث :مخاطر الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج : ينص التساؤل الثالث عما يلي :هل للحرية الأكاديمية مخاطر من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد المخاطر، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم :) 04 (التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول مخاطر الحرية الأكاديمية

المحور	تساهم في تطور المجتمع		تجاوز القوانين والأعراف السائدة(السرقة)		سوء فهم للحرية		عدم احترام الآخر		تعثر البحث		خطر على متخذي القرار		ليس لها مخاطر	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مخاطر الحرية الأكاديمية	01	2.70	16	43.24	07	18.91	06	16.21	01	2.70	01	2.70	05	13.51

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى إن نسابة)% 43,24 (من أفراد عينة الدراسة يرون إن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يتحدد بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها ، وترتب بعده سوء فهم للحرية الأكاديمية ذاتها بنسبة)% 18,91 (ثم ترتب ثالثا عدم احترام الآخر بنسابة) % 16.21 (ويليه الفريق الذي يرى إن ليس لها مخاطر بنسبة(13.51% (وأخيرا ترتب كل من تعثر البحث، كونها خطر على متخذي القرار ومعها في ذات الوقت كون الحرية مفيدة في تطور المجتمع وذلك بنسبة 2.70 (%)

مناقشة النتائج:

يشير المبدأ العام في مجال الحريات وحقوق الإنسإن إلى إن كل حرية مسؤولية والإنسإن يتمتع بحقوقه وحرياته لغايات ضمإن وجود مجتمع يرقى بحالة حقوق الإنسإن، تعلو فيه الضمإنات القإنونية على كل خطاب، مإنحة الأفراد المقدرة على التعبير والإبداع، والحركة والتفكير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والأحزاب وحرية الاجتماع من حقوق تقود مسيرة الإبداع في المجتمع، وهذا يجعلنا نصل إلى نتيجة حتمية إن الحقوق كما تمنح امتيازات فإنها ترتب مسؤوليات، تقع على كاهل الفرد جراء ممارسته وتمتعه بهذه الحقوق وفي هذا الصدد لا بد لنا من التعمق في المسؤوليات الأخلاقية والقإنونية الناجمة عإن حرية الرأي والتعبير؛ وعليه يجب إن تستخدم حرية الرأي والتعبير لدعم وفائدة الآخرين من علومه ومعارفه وخبراته، فلا يمتنع عن التعبير عن آرائه والإفصاح عنها لحرمإن الآخرين من

المنافع المترتبة على ذلك، علما إن التشريعات الدولية والوطنية ضمنت له الحفاظ على كل نتاجه الإبداعي من اختراعات ومؤلفات وكتب ورسومات ومقالات من خلال قوانين تحمي براءة الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحماية العلامة التجارية وغيرها من القوانين ذات العلاقة، وعليه يتوجب العمل على استخدام حرية الرأي والتعبير لدعم مسيرة حقوق الإنسان التي منحات الإنسان التمتع بهذا الحق، من خلال استخدام الأفكار وتوجيهها نحو دعم الحريات العامة ورصد الإنتهاكات، والعمل على نشر الوعي بين الأفراد بحقوقهم من خلال الكتابات المتنوعة ووسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة(سعد علي البشير، 2010، ص(. 49

أما (Richard K.B.etts) من جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة فيرى بإن الحرية لها حدود ومسؤوليات ومعايير على المتمتعين به احترامها وعلى المدافعين عن الحرية الأكاديمية إن يدركوا بإن مصداقيتهم في هذا المجال هو باعترافهم بإن للحرية الأكاديمية حدود(رياض عزيز هادي، 2010 ، ص (49 وأوضح كليكس من في دراسته إن المدرس أحيإنا قد يعبر عن آراء مناهضة لفلسفة الجامعة التي يعمل بها، ويضطر لإنتقادها متستر ا وراء حريته الأكاديمية، ولكن الجامعة لا يمكنها إن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المواقف، لعدة أسباب ؛ وخلاص إلى إن الحرية الأكاديمية هي التي تمارس من مدرسين يحترمون مهنتهم، ويحترمون الحقيقة والعلم، ولا يستغلون هذا الحق كمدخل لتحقيق مآرب شخصية أو أيديولوجية أو سياسية(محمد خطايبة وراتب السعود، 2011 ، ص(. 575 وترى سوزإن إن الحكومة والقطاع الخاص لا يشكلإن خطر ا على الحرية الأكاديمية أكبر من خطر المدرسين إنفسهم على هذه الحرية إذا أساءوا استخدامها بالتنافس على المراكز الإدارية والمناصب الأكاديمية؛ كما أشارت دراسة حمادة إلى إن الحرية الأكاديمية لا ينبغي إن تكون مطلقة بل لا بد من وجود لوائح منظمة؛ كما أشارت دراسة رضا وطاه من جهتهما إلى إن هناك جملة من القيود التي يمكن للجامعة إن تفرضها على امتيازات الأكاديميين منها إن لا تسمح لهم في استخدام حريته الأكاديمية خارج الحرم الجامعي، ولا تساير وراء هذه الحرية للنفع الشخصي وفي أمور خارجية عن

المجال التخصصي. وفي هذا الصدد يرى سيدني هوك (Hook , 1986,10 Sidney)
إن الحرية الأكاديمية ليست مطلقة في التعليم
والبحث، بل هي مقيدة بتعليمات الجامعة ولوائحها.

المحور الرابع :ضمانات الحرية الأكاديمية

تحليل النتائج :ينص التساؤل الرابع عمنا يلي :هال هناك ضمانات للحرية الأكاديمية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

وقصد الإجابة على هذا التساؤل رصد استجابات العينة على شكل تكرارات ونسب مئوية بعد تحديد الضمانات المختلفة، والنتائج مدونة في الجدول الموالي:

جدول رقم(: 05)

التكرارات والنسب المئوية لاستجابات العينة حول ضمانات الحرية الأكاديمية

المحور	الضمير المهني		تعديل نظام الرقابة بما يخدم البحث العلمي		اقتران الحرية بمفهوم المسؤولية والتعاون		عدم وجود ضمانات		العي
ضمانات الحرية الأكاديمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ن=7
	07	18.91	10	27.02	02	5.40	13	35.13	

تشير النتائج المدونة في الجدول أعلاه إلى إن نسبة)35,13% (من أفراد عينة الدراسة يرون إنه ليس هناك ضمانات للحرية الأكاديمية وترتب بعده ضرورة تعديل نظام الرقابة بنسبة% 27,02 (ثم ترتب ثالثا العامل الشخصي باستخدام الضمير المهني بنسبة ( ) 18,91%وأخيرا اقتران الحرية بمفهوم المسؤولية بنسبة(. % 5,40 (

مناقشة النتائج:

أشارت نتائج الدراسة إن غالبية أفراد العينة يرون غياب ضمانات للحرية الأكاديمية مع العلم إن حرية الرأي والتعبير تعد من الحريات الأساسية الهامة التي يجب إن تراعى في دولة تحترم حقوق الإنسان، وحق حرية الرأي والتعبير يعني قدرة الإنسان على تبني الآراء والأفكار التي يريدها دون أي ضغط أو إجبار إضافة إلى القدرة على التعبير عن هذه

الآراء باستخدام كافة الوسائل والأساليب، ومن أجال ضمإن ممارسة هذه الحرية لا بد من توافر شرطين أساسيين حسب(سعد علي البشير، 2010 ، ص) 93 وهما:

-غياب الموانع والقيود على السلوك أو النشاط المزمع القيام به.

-غياب التهديد الذي لا يستطيع أي شخص عاقل مقاومته.

ومن هنا نجد إن أهم ضمإنة يجب إن يتمتع بها الشخص وهو يمارس حقه في التعبير عن آرائه ومعتقداته وتفكيره، إن لا يكون هنالك قيود تمنعه من ممارسة هذا الحق، لذلك لا بد من وجود حماية تشريعية يستند لها، وهذا ما يسمى بالحماية القإنونية، أيضا لا بد من وجود نوع آخر من الحماية قائمة على عدم تعرض أي إنسإن لتهديد ووعيد، بغض النظر عن طبيعة ذلك التهديد جراء ممارسته لحقه في التعبير عن رأيه، وهذا يتطلب ممارسة هذا الحق في جو ديمقراطي، وفي هذا الإطار بينت دراسة ستروم إن مراجعة عمل المدرس تجعله يخشى الفصل، أو التقدم للترقية مما يجعله مسلم يخشى غضب الإدارة، ولا يظهر أية آراء لا ترضى عنها الجامعة، كما خلص إلى إن الجمعية أوصت بإن يكون شعار كل مدرس جامعي في فهم الحرية الأكاديمية تعريف أينشتين وهو " : حق كل أكاديمي في البحث عن الحقيقة، وحقه في نشر وتعليم ما يعده حقيقة("محمد خطايبة وراتب السعود، 2011 ، ص. (576 ومن جهة أخرى حسب ما ورد في (رياض عزيز هادي، 2010 ، ص) 60 – 57 فقد نصت عدة مؤتمرات ومنها إعلإن ليما بشإن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي لعام (1988) على إن الحق في التعليم لا يمكن التمتع باه بصورة كاملة إلا في مناخ الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي .. ويحمّل هذا الإعلإن الدولة مسؤولية ضمإن هذه الحرية الأكاديمية حينما نص على إن الدولة ملتزمة باحترام جميع الحقوق المدنية، والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأكاديمي التي يعترف بها عهد الأمم المتحدة بشإن حقوق الإنسإن. ويتناول إعلإن ليم بشإن الحرية الأكاديمية بالتفصيل ضمإنات الحرية الأكاديمية حينما يؤكد على إن حماية هذه الحرية تكون بحماية عضو المجتمع الأكاديمي؛ ومن ناحية أخرى أكد إعلإن ليما على عدم التدخل في عملية

التدريس بوصفها ضمانة للحرية الأكاديمية، فضالا عإن ذلك فإن الإعلإن أكد على تمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحرية في إقامة اتصالات مع نظرائهم في أي جزء من العالم، وكذلك الحرية في مواصلة تنمية قدراتهم التعليمية. أما إعلإن مبادئ الحرية الأكاديمية وإشغال المناصب الصادر عام (1940) الذي أصدرته الجمعية الأميركية لأساتذة الجامعات فإنه أكد على ضمإنات الحرية الأكاديمية بحماية الأستاذ الجامعي إذ نصت الفقرة الخامسة منه على إنه لا يمكن إقصاء أو صرف الأستاذ الجامعي عن الخدمة إلا بعد أخذ قرار بذلك من قبل هيأة جامعية .. أما الفقرة السادسة من الإعلإن فقد نصت على إنه يجب إن يكون تسريح الأساتذة من الخدمة لأسباب مالية متعلقة بإمكإنات المؤسسة التعليمية وقائم على أسس صحيحة وأدلة صادقة وسند لا خداع فيه. وتضمن إعلإن عمإن للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لعام) (2004إلغاء الوصاية السياسية عن المجتمع الأكاديمي، والتزام السلطات العمومية باحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته الثلاثة من أساتذة وطلبة وإداريين، وتجنيبه الضغوط الخارجية والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية أهم ضمإنات الحرية الأكاديمية وشرط ضروري اً لنجاح العملية التعليمية وتطور البحث العلمي وأكد إعلإن أربيل الذي أصدره مجلس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في (15 آذار 2004) والذي يضم رؤساء الجامعات والهيئات العراقية في فقرته السابعة على إن حرية الفكر والمعتقد والملبس مكفولة لأعضاء المجتمع الأكاديمي؛ وبما لا يخل بحرمة المؤسسات التعليمية، أما الفقرة الثإنية من الإعلإن فقد أكدت على إن حرية التعبير عن الرأي حق مكفول لأعضاء المجتمع الأكاديمي كافة على وفاق الضوابط التي لا تخالّ بالمسايرة التعليمية وحرمتها___.

إذن لا بد من التسليم بإن هنالك دائماً بعض القيود على الحرية الأكاديمية حسب قول الدكتور هشام غصيب كما هو الحال بالنسبة للحريات الأخرى؛ لكن القيود الخاصة بالحرية الأكاديمية بنظره ليست قيوداً خارجية فقط وإنما هي قيود داخلية وذاتية مرتبطة بما أخذ يعرف بمسؤوليات البحث العلمي والالتزام المهني والأخلاقي والوطني للباحث

والعلم، ويقول الدكتور عبد الخالق عبد الله إن الالتزام الاجتماعي التاريخي أصبح شرطاً مهما من شروط الولوج المعرفي ولم يعد الالتزام كما يعتقد في السابق مناف اً للموضوعية، فالالتزام أخذ يفرض نفسه على الباحث الأكاديمي والعالم،لاسيما الالتزام بالقضايا الإنسإنية والاجتماعية والسياسية العادلة، بما في ذلك الدفاع عن حقوق وحريات الإنسإن وتسخير النشاط العلمي والبحثي كلما أمكإن ذلك لخدمة هذه الأغراض .لذلك أصبحت الحرية والمسؤولية الأكاديمية سمتين متلازمتين ووجهين لحقيقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما، بل أصبحت المسؤولية الأكاديمية تأتي في المقام الأول وسابقة للحرية، وعليه فإن كإن من حق الباحثين المشتغلين بالعلم المطالبة بحقوق خاصة ومختلفة عن حقوق المواطنين الآخرين فإن هذه المطالبة لا بد من إن تكون مرتبطة باضطلاعهم بمسؤولياتهم الخاصة .. ويستطرد عبد الخالق عباد الله قائلاً " إن الإضرار بمبدأ المسؤولية والالتزام في مجال العمل العلمي والأكاديمي لا يعني مطلق اً التسليم بالقيود على الحريات الأكاديمية، فالحريات الأكاديمية تظل هي القاعدة أما القيود بما ا في ذلك القيود الذاتية والداخلية فهي باستمرار الاستثناء .. بل إن الحرية الأكاديمية ليست سوى السعي إلى أقصر حد من القيود المفروضة على نشاط الأكاديميين الباحثين والمشتغلين بالعلم وحقهم في نشر نتائج بحوثهم وأفكارهم والاعتراف بجهودهم وإنجازاتهم("رياض عزيز هادي، 2010 ، ص(. 48 – 47

خلاصة ومقترحات:

لقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على(معوقات ، آليات تفعيل، مخاطر وضمإنات الحرية الأكاديمية)من وجهة نظر أساتذة كلية الآداب بجامعة مصراتة، وباستخدام المنهج الوصفي الاستكشافي وبعد استجابة العينة على الأسئلة المفتوحة أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى ما يلي:

– يرى غالبية أفراد العينة إن أكبر معوقات الحرية الأكاديمية يتمثل في المعوقات الثقافية والتعليمية.

– يرى غالبية أفراد العينة إنه يمكن تفعيل الحرية الأكاديمية بالأساس من خلال تشجيع

البحث العلمي.

– يرى غالبية أفراد العينة إن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يتحدد بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها.

– غالبية أفراد العينة يرون إنه ليس هناك ضمإنات للحرية الأكاديمية.

وعليه نقترح ما يلي:

– فسح المجال لمشاركة الأساتذة في اتخاذ القرارات التي تعنيهم بصفة مباشرة.

– تشجيع الباحث العلمي من خلال وجود عقد بين المؤسسات الجامعية وكل من المؤسسات

الاقتصادية الداعمة ماديا من جهة ودور النشر لتسهيل إجراءات نشر البحوث.

– التعزيز من ضمإنات الحرية الأكاديمية وتفعيلها.

قائمة المصادر والمراجع

. 1تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

. 2دإنا لطفي حمدإن) 2008 (، العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات الفلسطينية .رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية بنابلس فلسطين.

. 3رياض عزيز هادي) 2010 (، الجامعات(النشأة والتطور الحرية الأكاديمية الاستقلالية .)سلسلة- -

ثقافة جامعية المجلد الثإني ع : 2 – جامعة بغداد مركز التطوير والتعليم المستمر- .

. 4سعد علي البشير(آذار) 2010 ،.حرية الرأي والتعبير، الضمإنات والمسؤوليات . مجلة البحث

الإعلامي، تصدر عن جامعة بغداد، كلية الإعلام، ع. 8

. 5عبد الله كبار(سبتمبر) 2014 ، الجامعة الجزائرية ومسايرة البحث العلمي :تحديات وآفاق .مجلة العلوم الإنسإنية والاجتماعية تصدر عن كلية العلوم الإنسإنية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر،ع. 16

. 6عبد المحسن عبد العزيز حمادة 1989 (، (دراسة ميدإنية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت، المجلة التربوية، الكويت،. 6(21)

. 7فايز علي الأسود ومحمود عباد المجيد عساف) 2014 (، الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيأة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها .مجلة جامعة الأزهر

-غزة، سلسلة العلوم الإنسإنية،(. 01) 16

. 8محمد خطايبة وراتب السعود) 2011 (، تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الاكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي .مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية والنفسية) 27 (،(. 2 + 1 (

. 9الملتقى الوطني "آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية " أيام: 26 / 25 / 24 / 23أفريل. 2012
.www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com

. 10ندى عباد الرحمن عبد العزيز أبو حميد) 2007 (، الحريات الأكاديمية في الجامعات السعودية.رسالة ماجستير في الإدارة التربوية كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود.

11. Goodel, Zachary, Grant(2005). Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolitan University. A case study, a dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at Virginia Commonwealth University.

2. Kent M. Keith(1997),Faculty Attitudes Toward Tenure and Academic Freedom at Private Universities. presented to the American Educational Research Association , Annual Meeting Chicago, Illinois, March 25, 1997

13. Sidney Hook (1986),. The Principles and Problems of Academic Freedom. *Contemporary Education*, Vol. 50.